آليات الحوكمة في البنوك وادارة المخاطر المالية
(حالة البنوك التونسية)

Mecanisms governance in banks and financial risk management
(case of Tunisian banks)

حدو أمال [1] *، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير سيدي بلعباس
a.haddou22@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2021-09-15 **تاريخ القبول:** 2021-11-09 **تاريخ النشر:** 2021-12-16

ملخص:
تركز هذه الدراسة على دراسة آليات الحوكمة في البنوك ودورها في الحد من المخاطر البنكية تجنبا بذلك الأزمات التي يمكن أن تلحق بهذا القطاع وتؤثر بذلك على الاقتصاد العالمي ككل. وقد تم اختيار مجلس الإدارة كآلية داخلية للحوكمة وقد حاولنا معرفة أثر خصائصه على خطر السيولة البنكية من خلال دراسة قياسية على عينة مكونة عشرة بنوك تونسية مدرجة في البورصة خلال الفترة الممتدة من 2007 إلى 2016.
وقد توصلنا إلى أن كل من ثنائية رئيس مجلس الإدارة- المدير المفوض، وجود أعضاء مستقلين و أعضاء يمثلون المستثمرين المؤسساتيين داخل مجلس الإدارة بالإضافة إلى حجم و رأسملة البنك، يؤثرون تأثيراً سلبياً على خطر السيولة للبنوك ، و من جهة , وجدنا أن هناك علاقة موجبة بين كل من خطر السيولة و وجود أعضاء يمثلون الدولة و المؤسسات العمومية .
الكلمات المفتاحية: حوكمة البنوك، آليات الحوكمة ، المخاطر البنكية و إدارتها ، أزمات المالية ، خطر السيولة.
تصنيف JEL : G34 , C23

Abstract:
This thesis focuses on the study of the mechanisms of governance in banks and their role in reducing the banking risks, in order to avoid the crises that can affect this sector and the global economy as a whole. The Board of Directors was chosen as an internal governance mechanism while the researcher tried to determine the impact of its characteristics on the liquidity risk of banks. Thus, an econometric study was conducted on a sample of ten Tunisian banks listed in the market during the period extending from 2007 to 2016.
Our results show that each of the CEO, independant directors , institutional investors within the Board of Directors, as well as the size and the capital of the Bank, have a negative impact on the liquidity risk of the banks. On the other side, we found that there is a positive relationship between the liquidity risk and the state directors and unemployability rate
Keywords :Bank governance, mechanisms of governance, banking risk management, financial crisis , liquidity risk
JEL Classification Codes :G34 ,C23

* المؤلف المرسل

1. مقدمة:

إن البنوك تختلف عن باقي الشركات ذلك لأن انهيارها يؤثر على عدد كبير من الأطراف مقارنة بالشركات ، كما قد يؤدي إلى انهيار النظام المالي ككل مما يؤدي إلى حدوث أزمة مالية و التي قد تتحول بدورها إلى أزمة اقتصادية ، لهذا السبب فإن منظمي البنوك لهم دور فعال في بناء إطار لحوكمة البنوك و إدارة مخاطرها , حيث تتركز جهود الجهات التنظيمية نمطيا على المحافظة على ثقة الجمهور في القطاع البنكي و على خلق سوق عادلة للمؤسسات المالية و الهيئات التي تقدم خدمات مالية ، و تهدف الهيئات التنظيمية أيضا إلى إيجاد سوق حرة نحو الإشراف على البنوك و الوظائف المهنية الإشرافية و كذلك العمل على خلق وعي لدى الجمهور بمسؤولية إدارة البنك في عملية إدارة المخاطر.

واتجهت أنظار الجميع الى الحوكمة باعتبارها الوسيلة التي تهدف الى تعظيم أداء الشركات عامة و البنوك خاصة، ووضع الأنظمة الكفيلة و ذلك لتجنب أو تقليل الغش وتضارب المصالح والتصرفات غير المقبولة مادياً وإداريا وأخلاقيا .وقد قامت العديد من الدول المتقدمة بخطوات جد هامة فى سبيل تدعيم فعاليات حوكمة الشركات ، ورأت أن التطبيق الجيد لمبادئها اذا ما تم انجازها بشكل سليم فإنها ستمثل الأداة التي يمكن من خلالها رفع مستوى الأداء وتقليل المخاطر و تحفيز الأداء لأنها تعتبر النظام الذي يتم من خلاله إدارة و تنظيم و مراقبة المؤسسات لضمان بذلك حسن سير القطاع البنكي كونها تشكل عنصرا جوهريا و أساسيا في سير العمل بشكل سليم و آمن للبنوك و تجنبه بذلك المخاطر أهمها مخاطر الإفلاس و مخاطر السيولة.

وتأتي مشكلة البحث من خلال التساؤل الاتي:

كيف يمكن للحوكمة أن تكون أداة فعالة في إدارة مخاطرها من خلال تطبيق آلياتها الداخلية ؟

و للإجابة على الاشكالية التالية ولتحقيق أهداف الدراسة تم وضع الفرضية الرئيسية التالية : هناك **علاقة ذات دالة إحصائية بين آليات الداخلية للحوكمة ممثلة بمجلس الإدارة للبنك و خطر السيولة البنكية.**

أما في ما يخص الفرضيات الفرعية فقد تم الإطلاع على بعض الدراسات العربية و الأجنبية السابقة و ذات الصلة بموضوع البحث المنجز و ذلك بغية الاستفادة منها في صياغتها .

و تهدف الدراسة إلى التعرف على آليات الحوكمة الداخلية و بالأخص مجلس الادارة الذي يعتبر من أهمها من خلال التطرق إلى أهم الخصائص التي تميزه.

1- الاطار النظري و صياغة الفرضيات الفرعية :

الدراسات التطبيقية التي عالجت العلاقة بين الآليات الداخلية للحوكمة و بالأخص خصائص مجلس الإدارة و المخاطر البنكية ، تتميز بالقلة أو الندرة خاصة الدراسات القياسية . في الواقع إن حجم مجلس الإدارة و أعضاءه بمختلف أنواعهم (مؤسساتيين ، أجانب ، مستقلين و الأعضاء الذين يمثلون المؤسسات

الحكومية) بالإضافة إلى الجمع بين مهام وظيفة رئيس مجلس الإدارة و المدير العام يمكن أن تكون لهم آثار سواء كانت إيجابية أو سلبية على المخاطر المالية للبنوك و بالأخص خطر السيولة الذي هو محل الدراسة . وفي ما يلي سوف نقوم بصياغة فرضيات الدراسة بالإستناد على أهم الدراسات التي تناولت العلاقة بين خصائص مجلس الإدارة و المخاطر و الأداء البنكي.

1- 1-حجم مجلس الإدارة :

يعبر حجم مجلس الإدارة عن عدد الأعضاء المنتخبين لدى الهيئة العامة للمساهمين و الذين يشكلون قوام مجلس الإدارة ، ووفقا ل (Jensen 1993) فإن ارتفاع في عدد أعضاء مجلس الإدارة يشجع هيمنته من قبل السلطة التنفيذية و هذا يؤدي إلى تضارب المصالح و وجود صعوبة و مشاكل من أجل الوصول إلى اتفاق بشأن القرارات الهامة ، أما اذا كان حجم مجلس الإدارة صغيرا فإن ذلك حتما سوف يسهم في تحسين الأداء و يفعل دوره ويبعده عن مشكل الإتكالية و تزيد من سرعة اتخاذ القرارات.

بالإضافة إلى ذلك فإن الحجم الكبير لمجلس الإدارة يمكن أن يساعد أيضا على تقييم المخاطر بشكل أفضل و ذلك بفضل الهيكل المتنوع الذي يضم أفضل الخبرات مما يساعد في التقليل من المخاطر البنكية، و حسب دراسة (Mamoghli et Dhoubi. 2009. 01) فإن حجم مجلس الإدارة له تأثير ايجابي على خطر الملاءة في حين توصلت دراسة (Dannon. 2010.18) إلى وجود علاقة موجبة بين حجم مجلس الإدارة و خطر الملاءة من جهة و سلبية مع خطر الأئتمان من جهة أخرى. أما دراسة . Sirin .2017 (04) فتوصلت نتائجها إلى وجود علاقة سلبية بين حجم مجلس الإدارة و مستوى القروض غير الفعالة في البنوك الفرنسية و اليابانية ووجود علاقة موجبة بالنسبة للبنوك الألمانية.

و من خلال هذه الدراسات التي تناولت العلاقة بين حجم مجلس الإدارة و المخاطر المالية للبنوك نتوقع ما يلي الفرضية الأولى:

الفرضية الفرعية الأولى : هناك علاقة موجبة و ذات دلالة إحصائية بين حجم مجلس الإدارة و خطر السيولة البنكية

2- ثنائية رئيس مجلس الإدارة – المدير العام :

يتشكل مجلس الإدارة في البنوك بواحدة من الطريقتين الآتيتين : إما مجلس إداري ذو طبقة واحدة الذي يقوم على الجمع بين وظيفتي رئيس مجلس الإدارة و المدير العام بيد شخص واحد ، أما مجلس الإدارة ذو طبقتين الذي يتضمن مجلس إشرافي و مجلس تنفيذي ، ومن ثم توزع المهام و المسؤوليات بين رئيس مجلس الإدارة من جهة و المدير العام (التنفيذي) من جهة أخرى بما يكفل تخفيف عبء العمل و تقليل درجة المخاطر الناشئة من احتمالات تركز السلطة. و استنادا إلى النتيجة التي توصل إليها كلا من

(Mamoghli et Dhoubi. 2009.01) و (Dannon. 2010.18) التي تشير إلى و جود علاقة موجبة بين ثنائية رئيس مجلس الإدارة – المدير العام و مخاطر الإئتمان البنكي ، أي أن جمع وظيفتين بيد شخص واحد يؤدي إلى زيادة المخاطر البنكية و بذلك فإن القاعدة القانونية تقوم على الفصل التام بين الوظيفتين ، و على هذا الأساس نقترح الفرضية الثانية كالآتي :

الفرضية الفرعية الثانية : هناك علاقة موجبة و ذات دلالة إحصائية بين ثنائية رئيس مجلس الإدارة – المدير العام (المفوض) و خطر السيولة البنكية

3- أعضاء مجلس الإدارة المستقلين :

تتجه النظم القانونية التي تعمل في إطارها البنوك إلى التمييز رسميا بين مختلف أعضاء مجلس الإدارة تبعا للواجبات التنفيذية أو الإستشارية المكلفين بأداءها داخل البنك من عدمها ، فقد جرت العادة على قيام بعض أعضاء مجلس الإدارة ببعض الواجبات التنفيذية و الإستشارية لصالح البنك و هذا ما يجعلهم يعرفون بالمدراء التنفيذيين أو أعضاء مجلس الإدارة الداخليين أما الأعضاء الذين ليست لديهم هذه المسؤوليات فيشار إليهم بالمدراء غير التنفيذين أو الأعضاء الخارجيين (حاكم ، 2011، 191) و لعرض أن يكون مجلس الإدارة أكثر فاعلية في أداء مهامه في رقابة المدراء التنفيذيين (الإدارة التنفيذية العليا) يسود التوجه إلى أن تكون أغلبية تشكيلة أعضاءه من الأعضاء المستقلين (الخارجيين) مما يضفي عليه صفة الإستقلالية و هذا يعني أن إستقلالية مجلس الإدارة مرهون بمدى تفوق أعضاء المجلس الخارجيين على أقرانهم الداخليين ، ومن هنا نستنتج الفرضية الثالثة التالية :

الفرضية الفرعية الثالثة : هناك علاقة سالبة و ذات دلالة إحصائية بين وجود أعضاء مستقلين في مجلس الإدارة البنك و خطر السيولة البنكية

4- أعضاء المجلس الإدارة المؤسساتيين :

لا يوجد الكثير من الدراسات التجريبية التي تناولت دور و أهمية وجود أعضاء في مجلس الإدارة اللذين يمثلون المستثمرين المؤسساتيين في إدارة المخاطر البنكية . بحيث يمكن اعتبار وجود هؤلاء الأعضاء يمكن أن يساهم في إحداث تغيير من خلال الرقابة التي يمارسها المستثمرين المؤسساتيين و قدرتهم على الحصول على المعلومات و المساهمة في التقليل من المخاطر البنكية و على هذا الأساس نضع الفرضية التالية و ذلك بالإستناد إلى دراسة Dannon 2010 التي توصلت إلى وجود ارتباط سلبي بين وجود أعضاء مؤسساتيين و خطر الملاءة و عليه نضع الفرضية التالي:

الفرضية الفرعية الرابعة : هناك علاقة سالبة و ذات دلالة إحصائية بين وجود أعضاء يمثلون المستثمرين المؤسساتيين في مجلس إدارة البنك و خطر السيولة البنكية

5- أعضاء مجلس الإدارة الأجانب :

قارن (Weill.2006.108)الكفاءة التقنية للبنوك ذات الملكية الأجنبية و البنوك ذات الملكية المحلية في بولندا و جمهورية التشيك و قد تم قياس درجة الكفاءة باستخدام تحليل البيانات و توصلت الدراسة إلى أن البنوك الأجنبية لديها كفاءة تقنية أفضل من البنوك المحلية . وقد أضاف Bhattachay. (1998.745) و آخرون أن فتح رأس المال الأجنبي في البلدان النامية يضفي على أداءها من خلال منحها إمكانية كبيرة للوصول إلى التكنولوجيا و خاصة إلى أفضل ممارسات الحوكمة ، و أظهر Mamoghli et Dhoubi 2009 إلى أنه يوجد ارتباط موجب وقوي بين وجود أعضاء يمثلون المستثمرين الأجانب في مجلس الإدارة وخطر الملاءة ، وعلى اعتبار على فرض أن تعيين عضو أجنبي في مجلس الإدارة يمكن اعتباره إشارة للشفافية و الرغبة في تحسين الحوكمة نفرض الفرضية التالية:

الفرضية الفرعية الخامسة : هناك علاقة سالبة و ذات دلالة إحصائية بين وجود أعضاء يمثلون المستثمرين الاجانب في مجلس إدارة البنك و خطر السيولة البنكية

6- أعضاء مجلس الإدارة الذين يمثلون الدولة و المؤسسات الحكومية:

وفقا لنظرية الوكالة ، إن البنوك المملوكة من قبل الدولة تكون أقل تنظيما و هذا من شأنه أن يشجع قادتها على متابعة مصالحهم الخاصة على حساب مصالح مؤسساتهم . من ناحية أخرى إن مساهمة الدولة في البنوك سبب واضح للثغرات في أداءها لأن هذه البنوك تعاني من ضعف الأداء و ارتفاع معدلات القروض المتعثرة ، في حين أوضحت دراسة كلا من Mamoghli et Dhoubi 2009 و Dannon 2010 إلى وجود علاقة سلبية بين وجود أعضاء يمثلون الدولة في مجلس الإدارة و خطر الإئتمان و خطر الملاءة و من هنا نقترح الفرضية التالية:

الفرضية السادسة : هناك علاقة موجبة و ذات دلالة إحصائية بين وجود أعضاء يمثلون الدولة في مجلس إدارة البنك و خطر السيولة البنكية

7- حجم البنك :

يتم قياس حجم البنك باللوغاريتم النيبيري لإجمالي الأصول و ذلك لأن حجم البنك قد يؤثر أيضا على في المخاطر البنكية و هذا على فرض أن البنوك أكبر حجما تتمتع بنوعية أفضل في تنويع أصولها مما يقلل تعرضها للمخاطر و هذا وصلت إليه دراسة Dannon 2010 إلى وجود علاقة سالبة بين حجم البنك و خطر الإئتمان و الملاءة في حين أن دراسة (Rime et Daniel.2015.02) فقد كشفت إلى أن البنوك الأكبر حجما لها ارتباط لها ارتباط موجب مع خطر الإئتمان و توصلت Sirine 2017 إلى نفس النتيجة كون أن الزيادة في حجم البنك تؤدي إلى الزيادة في خطر الإئتمان وذلك كون البنوك الأكبر حجما تتجه إلى إنشاء محافظ إئتمانية أكثر خطورة ، و استنادا لما سبق نقترح الفرضية التالية :

الفرضية الفرعية السابعة : هناك علاقة سالبة و ذات دلالة إحصائية بين حجم البنك و خطر السيولة البنكية

8- رأسمال البنك (رأسملة) :

يتم قياسه من خلال النسبة بين راسمال الخاص للبنك و مجموع الأصول ، و اتفاقية بازل أوجبت على البنوك الإحتفاظ بمستوى معين من راسمال لمواجهة مخاطرها ، بالإضافة إلى ذلك فإن هذه النسبة تحمي البنك من خطر الملاءة و السيولة و هي الحالة التي لا يمكن فيها البنك مواجهة التزاماته اتجاه المودعين ما يجعل ارتفاع هذه النسبة ارتفاع في الأموال الخاصة و بالتالي انخفاض في المخاطرة ، و على هذا الأساس نقترح الفرضية التالية:

الفرضية الفرعية الثامنة : هناك علاقة سالبة و ذات دلالة إحصائية بين راسمال البنك و خطر السيولة البنكية

9- معدل البطالة :

إن المؤشرات الإقتصادية مثل الناتج المحلي الإجمالي ، معدل الفائدة الرئيسي ، مؤشر أسعار الإستهلاك و معدل البطالة تجعل من الممكن رصد الحالة الإقتصادية و المالية لبلد أو قطاع ما. و قد اخترنا معدل البطالة كمتغير في النموذج باعتباره مؤشرا على صحة اقتصاد البلد و يقاس بالنسبة المئوية للسكان العاطلين عن العمل و ارتفاع هذه النسبة يمكن أن يقود هذه الفئة إلى البنوك للإقتراض و بالتالي زيادة الطلب على القروض الإئتمانية التي يمكن أن تؤثر سلبا على نشاط البنك و سيولته في حالة ما اذا تحولت هذه القروض إلى قروض متعثرة ، و بالتالي نطرح الفرضية الأخيرة التالية:

الفرضية الفرعية التاسعة : هناك علاقة موجبة و ذات دلالة إحصائية بين معدل البطالة و خطر السيولة البنكية

2- منهجية الدراسة و النموذج :

2-1- منهجية الدراسة:

بهدف قياس و اختبار وجود تأثير و علاقة بين خصائص مجلس الادارة و المخاطر البنكية و بالأخص خطر السيولة البنكية ، استخدمنا أسلوب البيانات الطولية Panel Data حيث تعرف هذه الأخيرة بأنها مجموعة البيانات التي تجمع بين خصائص كل من البيانات المقطعية و السلاسل الزمنية ، فالبيانات المقطعية تصف سلوك عدد من المفردات و الوحدات المقطعية عند فترة زمنية واحدة ، بينما تصف بيانات السلسة الزمنية سلوك مفردة واحدة خلال زمنية معينة و عليه فبيانات بانل تجمع بين ثلاثة حدود مع بعض :

- **الحد الموضوعي** : و يمثل الهدف المدروس (المتغير التابع) و محدداته (المتغيرات المستقلة).
- **الحد الزمني** : الفترة الزمنية المدروسة.
- **الحد المقطعي** : و الذي يكون مجموعة دول ، مدن ، مؤسسات ، أسر ، أشخاص ، سلع .....الخ.

، و هنا تكمن أهمية استخدام بيانات بانل كونها تحتوي على معلومات ضرورية تتعامل مع ديناميكية الوقت و على مفردات متعددة (بن قانة .2014 .02) .

ولتحقيق هذا العرض تستخدم الدراسة في التحليل القياسي قاعدة بيانات مدمجة (مقطع عرضي و سلاسل زمنية) مع عدد **N=10** من الوحدات المقطعية المتمثلة في عشرة بنوك تونسية مدرجة في بورصة تونس للقيم المنقولة **BVMT** و نفس الوقت تحتوي كل وحدة مقطعية على سلسلة زمنية لعدد **T=10**

فتغطي الفترة السنوية من عام 2007 الى غاية عام 2016 ، و بذلك يكون عدد المشاهدات المستخدمة في العينة الكلية 100 مشاهدة.

2-2- نموذج الدراسة :

سنستخدم نموذج بيانات بانل Panel Data لتوضيح مدى تأثير خصائص مجلس إدارة البنوك على إدارة مخاطرها المالية و بالأخص خطر السيولة من خلال النموذج الآتي وذلك بالإعتماد على الدارسات السابقة المذكورة سلفا:

$$Y_{it=}\ \alpha + B\ X_{it} + \varepsilon_{it}\ \text{RISQUELIQ} =$$

$$\int(\boldsymbol{Caracteristiques\ du\ consiel\ d'administration, variables\ du\ controles}) + \varepsilon\ \text{it}$$

$$\text{RISQUELIQ} = \alpha + tailc + dual + adinst + adind + adetr + adetat + taill + capital + chomage + \varepsilon\ \text{it}$$

2-3- قياس المتغيرات :

فيما يلي جدول يوضح متغيرات الدراسة و كيفية قياسها بالاستعانة ببعض الدراسات سابقة مثل : **Dannon (2010) , Rim Boussada(2012) , 2015 , Siri Toumi , 2017)**

الجدول رقم (13) : متغيرات الدراسة و كيفية قياسها

المتغير	التسمية	كيفية قياسه
المتغير التابع : *RISQUELIQ*	خطر السيولة	إجمالي القروض / إجمالي الودائع
المتغيرات المستقلة:		
- *TAILC*	- حجم مجلس الإدارة	- عدد أعضاء مجلس الادارة .
- *DUAL*	- ثنائية رئيس مجلس الإدارة – المدير المفوض.	- متغير ثنائي يأخذ قيمة 0 اذا كان رئيس مجلس الادارة هو نفسه المدير العام و1 اذا كان العكس .
- *ADINST*	- أعضاء مجلس الإدارة الذين يمثلون المستثمرين المؤسساتيين.	- النسبة بين أعضاء مجلس الإدارة الذين يمثلون المستثمرين المؤسساتيين مقارنة مع عدد أعضاء المجلس ككل.
- *ADIND*	- أعضاء مجلس الإدارة المستقلين	- النسبة بين أعضاء مجلس الإدارة المستقلين مقارنة مع عدد أعضاء المجلس ككل.
- *ADETR*	- أعضاء مجلس الإدارة الذين يمثلون المستثمرين الأجانب.	- النسبة بين أعضاء مجلس الإدارة الذين يمثلون المستثمرين الأجانب مقارنة مع عدد أعضاء المجلس ككل.
- *ADETAT*	- أعضاء مجلس الإدارة الذين يمثلون الدولة.	- النسبة بين أعضاء مجلس الإدارة الذين يمثلون الدولة مقارنة مع عدد أعضاء المجلس ككل.
المتغيرات الضابطة :		
- *TAILLE*	- حجم البنك	- اللوغاريتم النيبيري لإجمالي أصول البنك.
- *CAPITAL*	- راسملة البنك	- الاموال الخاصة /مجموع الأصول.
- *CHOMAGE*	- معدل البطالة	- معدل البطالة خلال كل سنة.

المصدر : من إعداد الباحثة .

2-4- عينة الدراسة و خطواتها:

1- عينة الدراسة :

بيانات هذه الدراسة كما ذكرنا سابقا هي بيانات مقطعية بسلاسل زمنية مأخوذة من عشرة من التقارير السنوية محل الدراسة ، و تتكون عينة الدراسة من عشرة بنوك تونسية و سبب اختيارها لأنها:

- تمثل أهم البنوك النشطة في تونس و في البورصة التونسية[1].
- التنوع في أحجامها.
- لتوفر البيانات حول نشاطها.

فترة الدراسة ممتدة مابين 2007 إلى غاية 2016.

2- خطوات الدراسة :

- تم جمع البيانات المالية من خلال التقارير السنوية المنشورة على المواقع الالكترونية للبنوك المتوفرة على الأنترنت بالإضافة إلى القيام بزيارة ميدانية لبعض البنوك وذلك أثناء تربصنا القصير المدى الذي قمنا به في تونس خلال تلك الفترة و كذلك من خلال الدليل الخاص بالبنوك المتوفر لدى بورصة تونس للقيم المنقولة **BVMT** .
- استخراج النسب المالية و المعطيات المتعلقة بمتغيرات الدراسة المذكورة من خلال البيانات المالية للبنوك (كالميزانيات) .
- ثم تفريغ النتائج المستخدمة بواسطة برنامج **EXEL** على برنامج **STATA 12** و اختبار كل متغير من متغيرات الدراسة .

3-تحليل البيانات و اختبار فرضيات الدراسة:

من أجل دراسة العلاقة بين خصائص مجلس الإدارة البنوك و المخاطر المالية البنكية و بالأخص خطر السيولة قمنا بالاختبارات الإحصائية التالية :

3-1 : التحليل الوصفي

الجدول رقم (02) : التحليل الوصفي للمتغيرات

Variable	Obs	Mean	Std.dev	Min	Max
Risqueliq	**100**	**1.02911**	**0.1378119**	**0.759**	1.421
Tailc	**100**	**10.89**	**1.699049**	**6**	15
Adetr	**100**	**19.5352**	**22.96067**	**0**	63.63
Adetat	**100**	**17.0611**	**25.64167**	**0**	66.66
Adinst	**100**	**29.0575**	**16.70691**	**8.33**	90.9
Adind	**100**	**13.1077**	**11.11595**	**0**	44.44
Taill	**100**	**6.6583**	**0.194988**	**6.17**	7.05
Cap	**100**	**0.00912**	**0.016533**	**0.102**	0.11
Chomage	**100**	**14.812**	**1.969622**	**12.4**	18.89

المصدر : من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الدراسة ومخرجات STATA 12

ويبين الجدول أعلاه أن متوسط خطر السيولة بلغ قيمة 1.02911 و هذا خلال الفترة ما بين2007-2016 ، و هذا يدل على زيادة نسبة القروض إلى الودائع التي يتعذر تصفيتها بسهولة أي حاجة البنوك إلى مصادر سيولة نقدية جديدة لتلبية طلبات الإقتراض الجديدة ، كما تشير النتائج أيضا أن مجلس الإدارة البنوك التونسية في العينة يتألف من 11 عضواً في المتوسط ، بالإضافة إلى ذلك ، فإن 13.10٪ من أعضاء مجلس إدارة البنوك التونسية مستقلين.

وبالمقابل ، بلغ متوسط أعضاء مجلس الإدارة الذين يمثلون المساهمين المؤسساتيين و الأجانب في المصارف التونسية ب 29.05٪ و 19.53٪ بالترتيب . بينما تشغل الدولة ما معدله 17.06٪ من مقاعد مجالس الإدارة للبنوك التونسية. كما بلغ متوسط حجم البنوك ب 6.65 و رأسملة البنك ب 0.009 أما معدل البطالة فقد بلغ متوسطه 14.8 % و هي نسبة مرتفعة لأن تونس شهدت ارتفاع في معلات البطالة ملحوظة خاصة بعد ثورة 14 جانفي 2011.

أما في ما يخص المتغير المستقل ثنائية رئيس مجلس الإدارة – المدير العام نجد أن 46 %من البنوك التونسية تجمع بين الوظيفتين بينما 54 % تفصل بينهما و النتائج يوضحها الجدول التالي :

الجدول رقم (03) : التحليل الوصفي للمتغير ثنائية رئيس مجلس الإدارة – المدير المفوض

Variables	Modalités	Fréquences
Dual	**0**	**46%**
	1	**54%**

المصدر : من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الدراسة ومخرجات STATA 12

3-2- تحليل الارتباط :

بما أن هذه الدراسة تعني ببحث العلاقة بين المتغيرات فإن أول خطوة يجب القيام بها هي التحقق من وجود علاقة بين المتغيرات من خلال تنفيذ تحليل الارتباط (Corrélation) ومن ثم التعبير عن هذه العلاقة من خلال معادلة والتي تقدمها أساليب الانحدار . حيث تمثل قيم مصفوفة الارتباط معاملات الارتباط بين المتغيرات مثنى مثنى، وهي مصفوفة متناظرة ، لذا يمكن أن نحذف أحد أنصافها العلوي أو السفلي، حيث تكون عناصر القطر الرئيسي تساوي الواحد (1) كون الارتباط بين المتغيرة ونفسها يكون تام .وهذا ما يوضحه الجدول الآتي:

الجدول رقم (04) : مصفوفة معاملات الارتباط بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع

	Risqueliq	tailc	dual	Adetr	adetat	adinst	Adind	Taill	Cap	chomage
risqueliq	1									
tailc	-0.1528	1								
dual	-0.5774*	0.2723	1							
adetr	-0.0907	-0.4838*	0.0701	1						
adetat	0.4273*	0.3087	-0.5440*	-0.5162*	1					
adinst	-0.1326	0.3783*	0.0444	-0.1783	0.1079	1				
adind	-0.0733	-0.0687	0.0481	-0.1963	0.1777	-0.3705*	1			
Taill	-0.0684	0.3049	0.1791	-0.6025*	0.4357*	-0.0602	0.5616*	1		
cap	0.0706	-0.1748	0.1776	-0.0319	-0.2263	-0.0064	0.0923	0.0957	1	
chomage	0.0984	0.0129	0.1349	-0.0849	-0.0344	-0.2430	0.2916	0.3412*	0.0359	

*ذات دالالة احصائية عند مستوى 5 %

المصدر : من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الدراسة ومخرجات STATA 12

كشفت مصفوفة معاملات الارتباط بالنسبة **للمتغير التابع خطر السيولة البنكية و المتغير المستقل ثنائية مجلس الإدارة dual** أن معامل الارتباط قوي لكن سالب حيث بلغت قيمته (0.5774-) في حدود 57 % . **أما** بخصوص **المتغير المستقل عدد أعضاء مجلس الادارة الذين يمثلون الدولة adetat** فقد كان معامل الارتباط موجب وقوي حيث بلغت قيمته (0.4273) أي في حدود 42 % .

أما بخصوص درجة الارتباط بين المتغيرات المستقلة فيما بينها اختلفت نتائجه ، بين موجب و سالب ، قوي و ضعيف ، حيث بلغت قيمته القصوى **(0.5616)** بين **المتغير المستقل عدد أعضاء مجلس الادارة المستقلين adind** و المتغير **حجم البنك taill** . في حين بلغت أدنى قيمة له موجبة و سالبة **(0.0129) و (0.0064 -)**على الترتيب.

كما كشفت ايضا مصفوفة الارتباط بعدم وجود اشكالية التداخل الخطي بين متغيرات الدراسة **Multicolinéarité** لأن معالات الارتباط كلها لم تتجاوز القيمة الحدية **0.8** ، و سوف ندعم هذه النتيجة بإختبار VIF.

3-3-اختبار VIF :

يستخدم هذا الاختبار لكشف اذا كانت هناك مشكلة التداخل الخطي بين متغيرات الدراسة وذلك من خلال حساب معامل تضخم التباين VIF الذي يجب أن لا يتجاوز القيمة عشرة (10) ، فإن

تتجاوزها هذا يعني وجود اشكالية التداخل الخطي بين المتغيرات. و بعد قيامنا بهذا الاختبار تحصلنا على النتائج التالية الموضحة في الجدول الآتي :

الجدول رقم (05) : اختبار VIF

VARIABLE	VIF	1/VIF
Adetat	**3.63**	**0.275454**
Taill	**3.59**	**0.278626**
Dual	**3.05**	**0.328284**
Adetr	**2.24**	**0.447419**
Tailc	**2.23**	**0.448808**
Adind	**1.81**	**0.551209**
Adinst	**1.43**	**0.697702**
Chomage	**1.26**	**0.791740**
Cap	**1.19**	**0.842860**
Mean VIF	**2.27**	

المصدر : من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الدراسة ومخرجات STATA 12

بعد إجراءانا لهذا لاختبار و حسابنا معامل تضخم التباين VIF أوضحت النتائج الموجودة في الجدول أعلاه أن كل المعاملات أقل من القيمة **عشرة (10)** مما ينفي اشكالية التداخل الخطي في النموذج بين متغيرات الدراسة .

3-4-اختبار Breusch-Pagan LM

يسمح اختبار Breusch-Pagan LM أو اختبار المضاعف Lagrange باكتشاف ما إذا كان هناك ثبات تباين حد الخطأ بين الأفراد أو لا.و يترتب على مشكلة عدم ثبات التباين مجموعة من الآثار أهمها : فقدان صفة الكفاءة للمقدرات ، رغم بقاءها متصفة بعدم التحيز و الاتساق فتصبح اختبارات الفروض غير دقيقة . وعلى هذا الأساس سوف نقوم اما بقبول أو رفض فرضية العدم في أن التباين المقطعي يساوي صفر، فرفض فرضية العدم يجعل من أسلوب التحليل التجميعي باستخدام طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية MCO غير ملائم لتقدير معاملات الدراسة أي النظر في النموذجين التالين:

$$1 : Y_{it} = \alpha + X_{it}\beta + \varepsilon_{it}$$

$$2 : Y_{it} = \alpha + X_{it}\beta + \alpha_i + \varepsilon_{it}$$

الفرضيات التي يجب اختبارها هي التالية :

H_0 : ثبات التباين .(النموذج الاول)

H_1: عدم ثبات التباين (النموذج الثاني)

الجدول رقم (06): اختبار Breusch-Pagan

Breusch-Pagan / Cook-Weisberg test for heteroskedasticity
Ho: Constant variance
Variables: fitted values of risqueliq
chi2(1) = 2.38
Prob > chi2 = 0.1231

المصدر : من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الدراسة ومخرجات STATA 12

توضح نتائج الاختبار في الجدول أعلاه أن إحتمال الاختبار يساوي **0.1231** **(Prob > chi2 = 0.1231)** وهو أكبر من 0.05 (%5) وقيمة (**chi2(1) 2.38** =) و هي صغيرة و بالتالي يتم قبول فرضية العدم H_0 و رفض الفرضية البديلة H_1 التي تنص على عدم ثبات التباين و بالتالي ثبات تباين.

3-5-اختبار Hausman :

يقوم اختبار هوسمان **Hausman** على الاختلاف الجوهري بين التأثيرات الثابتة و العشوائية ، فهو المدى الذي يرتبط فيه الأثر الفردي بالمتغيرات. فبالرغم من أن نصوص التحليل القياسي تشير إلى أن التأثيرات الثابتة هي أكثر ملائمة للبيانات المقطعية ، إلا أنه لا يمكن التأكد من ذلك إلا بعد استخدام اختبار **Hausman** و ذلك لمعرفة أي التأثيرات تعتبر ملائمة لتقدير النموذج سواء كانت نماذج التأثيرات الثابتة أم نماذج التأثيرات العشوائية . و من أجل تحديد أي من النموذجين ينبغي اختياره و استعماله في الدراسة ، فإن فرضية العدم H_0 تستند على ملائمة نموذج التأثيرات العشوائية ، مقابل الفرضية البديلة H_1 التي تفترض ملائمة نموذج التأثيرات الثابتة لبيانات الدراسة ، وعلى هذا الأساس تأخذ الفرضيتين الشكل التالي:

H_0 : نموذج التأثيرات العشوائية هو النموذج الملائم.

H_1: نموذج التأثيرات الثابتة هو النموذج الملائم.

و تكون صيغة الإختبار على النحو التالي (Sirine .2017.132)[1] :

$$H = (\hat{\beta}_{MEF} - \hat{\beta})'[\hat{V}(\hat{\beta}_{MEF}) - \hat{V}(\hat{\beta}_{MEC})]^{-1}(\hat{\beta}_{MEF} - \hat{\beta}_{MEC}) \Rightarrow \chi 2(K)$$

حيث $\hat{V}(\hat{\beta}_{MEF})$ يمثل تباين معلمات نموذج التأثيرات الثابتة و $\hat{V}(\hat{\beta}_{MEC})$ يمثل تباين معلمات نموذج التأثيرات العشوائية ، و تتبع إحصائية **H** توزيع مربع كاي X^2 بدرجة حرية مقدارها K ، و يكون نموذج التأثيرات الثابتة هو النموذج الملائم إذا كانت القيمة الإحتمالية للإختبار أقل من0.05 ، بينما إذا كانت أكبر من 0.05 فإن نموذج التأثيرات العشوائية هو الأكثر ملائمة ، و الجدول التالي يوضح نتائج هذا الإختبار :

الجدول رقم (07) : اختبار Hausman

	Coefficients		(b-B)	Sqet (diag(v_b-v_B)
	(b) Re	(B) Fe	Difference	S.E.
Tailc	**-.0019418**	**.0025682**	**-.00451**	**.0022146**
Dual	**-.0359884**	**-.0169492**	**-.0190392**	**.0115349**
Adetr	**-.0002784**	**-.0020647**	**.0017863**	**.**
Adetat	**.0027571**	**.0074488**	**-.0046917**	**.**
Adinst	**-.0008391**	**-.0001358**	**-.0007033**	**.0002822**
Adind	**-.0014488**	**-.0016533**	**.0002046**	**.0004958**
Taill	**-.0461593**	**.1661058**	**-.2122651**	**.0176106**
Cap	**1.280953**	**.7978281**	**.4831247**	**.2621849**
Chomage	**.0109214**	**.0053181**	**.0056034**	**.0021009**

b = consistent under Ho and Ha; obtained from xtreg

B = inconsistent under Ha, efficie**nt under Ho; obtained from xtreg**

Test: Ho: difference in coefficients not systematic

chi2(9) = (b-B)'[(V_b-V_B)^(-1)](b-B)

= 103.30

Prob>chi2 = 0.0000

المصدر : من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الدراسة ومخرجات STATA 12

توضح نتائج الإختبار الموضحة في الجدول أعلاه أن إحتمال الاختبار أقل من 0.05 (5%) (Prob>chi2=0.0000) و بالتالي قيمة الاحتمال منخفضة و هذا ما يعني رفض فرضية العدم و قبول الفرض البديل أي أن الترجيح يكون لصالح أسلوب التأثيرات الثابتة Fixed Effect لشرح المتغير التابع و هو خطر السيولة .

3-6- اختبار Wooldrige

بما أن الارتباط الذاتي في نماذ ج البانل الخطي تؤدي إلى تحيز الانحراف المعياري و تعطي بذلك نتائج أقل كفاءة ، وجب تحديد الارتباط التسلسلي للأخطاء من خلال اجراء اختبار Wooldrige و الذي يسمح باكتشاف وجود أو عدم وجود الارتباط الذاتي بين الأخطاء . حيث الفرضية الصفرية و البديلة تكونان كالتالي :

H_0 :عدم وجود الارتباط الذاتي بين لأخطاء .

H_1: وجود الارتباط الذاتي بين لأخطاء .

و الجدول التالي يوضح نتائج هذا الإختبار :

الجدول رقم (20) : اختبار Wooldrige

Wooldridge test for autocorrelation in panel data
H0: no first-order autocorrelation
F(1, 9) = 17.690
Prob > F = 0.0023

المصدر : من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الدراسة ومخرجات STATA 12

توضح نتائج الإختبار الموضحة في الجدول أعلاه أن إحتمال الاختبار أقل من 0.05 (5%) (Prob>chi2=0.0023) و بالتالي قيمة الاحتمال منخفضة و هذا ما يعني رفض فرضية العدم و قبول الفرض البديل أي وجود مشكلة الترابط الذاتي بين لأخطاء .

3-7-اختبار الفرضيات :

لاختبار فرضيات الدراسة يجب أن نأخذ في الاعتبار المشاكل التي اكتشفتها الاختبارات القياسية التي تم اجراءها سلفا ، وهي وجود مشكلة الترابط الذاتي للأخطاء في تقديراتنا ، و لمعالجة هذه المشكلة نحن نختار طريقة تصحيح الخطأ القياسي **(panels corrected standard errors (PCSEs** المعتمد من قبل Beck and Katz[2](2016.135. Sirine) . هذه الطريقة تصحح مشكل الارتباط الذاتي للأخطاء و تعطي نتائج أكثر قوة. النتائج من تطبيق طريقة التقدير هذه موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (08): نتائج الانحدارات الخطية في بيانات بانل

Linear regression, correlated panels corrected standard errors (PCSEs(

Group variable: id		Number of obs	= 100
Time variable: annes		Number of groups	= 10
Panels: correlated (balanced)		Obs per group: min	= 10
Autocorrelation: no autocorrelation		avg	= 10
		max	= 10
Estimated covariances	= 55	R-squared	= 0.4922
Estimated autocorrelations	= 0	Wald chi2(9)	= 204.61
Estimated coefficients	= 10	Prob > chi2	= 0.0000

Risqueliq	**Panel-corrected**					
	Coef	**Std .Err**	**Z**	**P>|z|**	**%95 [**Conf. Interval **]**	
Tailc	**-.0051055**	**.0074926**	**-0.68**	**0.496**	**-.0197906**	.0095797
Dual	**-.087603**	**.025899**	**-3.38**	*** 0.001**	**-.1383642**	-.0368418
Adetr	**-.0001924**	**.0004395**	**-0.44**	**0.662**	**-.0010538**	.0006691
Adetat	**.0025501**	**.0005198**	**4.91**	***0.000**	**.0015312**	.0035689
Adinst	**-.0014226**	**.0004622**	**-3.08**	***0.002**	**-.0023285**	-.0005166
Adind	**-.0022059**	**.0010278**	**-2.15**	****0.032**	**-.0042203**	-.0001916
Taill	**-.1648958**	**.0881345**	**-1.87**	*****0.061**	**-.3376364**	.0078447
Cap	**-2.069875**	**.751823**	**2.75**	***0.006**	**.5963288**	3.543421
Chomage	**.0165323**	**.005555**	**2.98**	*** 0.003**	**.0056447**	.0274198
-cons	**1.996689**	**.5858679**	**3.41**	**0.001**	**.8484092**	3.144969

***** ، ** ، * ذات دالالة احصائية عند مستوى 1 % ، 5% ، 10% على الترتيب**

المصدر : من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الدراسة و مخرجات STATA 12

من خلال الجدول أعلاه تتضح لها النتائج التالية :

- بالنسبة لمتغير حجم مجلس الادارة فنجد أن هناك علاقة عكسية لان معامل سالب و يقدر (-0.00510) ، لكن هذه العلاقة ليس لها معنوية إحصائية لأن قيمة معنوية t بلغت **P>|z|**)

(0.496= وهي أكبر من 0.05. وبالتالي نرفض الفرضية الأولى أي أن حجم مجلس الادارة البنوك التونسية ليس له أي تأثير على خطر السيولة.

- فيما يتعلق بالمتغير ثنائية مجلس الإدارة – المدير المفوض ، فقد تم رفض فرضيتنا الثانية لان معامل المتغير DUAL سالب و ذو دالة إحصائية عند مستوى 1 % (P>|z| =0.001) . يمكننا أن نستنتج أنه في حالة جمع وظيفتين بيد شخص واحد يؤدي إلى التقليل من المخاطر البنكية لإن المهام و المسؤوليات سوف تكون بيد شخص واحد بما يكفل التقليل من المخاطر الناشئة من احتمالات عدم تركز السلطة . في حين النتيجة التي توصلنا اليها مغايرة للنتيجة التي توصلت اليها دراسة Mamoghli et Dhoubi 2009 و Dannon 2010 بحيث أثبتت هذه الدراستين وجود تأثير إيجابي لثنائية مجلس الإدارة – المدير العام و كل من خطر الإئتمان و الملاءة البنكيين.

- أما بالنسبة لوجود أعضاء مستقلين في مجالس إدارة البنوك التونسية ، فإن النتائج أظهرت وجود تأثيرا سلبا و ذو دلالة احصائية على خطر السيولة و ذلك عند مستوى 5 % و (P>|z| = 0.032). وهذا ما يؤكد الفرضية الثالثة التي تنص على و جود تأثير سلبي للأعضاء المستقلين الموجودين في مجالس إدارة البنوك و خطر السيولة . وبشكل أكثر وضوحا ، فإن وجود عضو مستقل يجعل بالتأكيد من الممكن التقليل من مخاطر السيولة للبنوك التونسية لأن في هذه الحالة يكون مجلس الإدارة أكثر فعالية في أداء مهمته في رقابة المدراء التنفيذيين مما يضفي عليه صفة الإستقلالية و هذا يعني أن استقلالية مجلس الإدارة مرهون بمدى تفوق أعضاء المجلس الخارجيين عدد أقرانهم الداخليين. ومع ذلك ، يظل الدور الذي يلعبه المديرون المستقلون ضعيفا ومحدودا بسبب التركيز الكبير للملكية .

- بالنسبة لمتغير أعضاء مجلس الإدارة الذين يمثلون المستثمرين المؤسساتيين فنجد أن له هناك علاقة عكسية مع خطر السيولة لان معامل سالب و يقدر (– 0.00142) ، و هذه العلاقة لها معنوية إحصائية لأن قيمة معنوية t بلغت (P>|z| = 0.002) وهي أصغر من 0.05. وبالتالي نقبل الفرضية الرابعة أي أن وجود أعضاء يمثلون المستثمرين المؤسساتيين في مجلس إدارة البنوك يقلل من خطر السيولة بحكم كون لديهم القدرة على الحصول على المعلومات و المساهمة في التقليل من المخاطر البنكية.

- بالنسبة لمتغير الأعضاء الذين يمثلون المستثمرين الأجانب فقد أوضحت النتائج إلى وجود علاقة عكسية لأن معامل سالب و يقدر (– 0.0001924) ، لكن هذه العلاقة ليس لها معنوية إحصائية لأن قيمة معنوية t بلغت (P>|z| =0.662) وهي أكبر من 0.05. وبالتالي نرفض الفرضية الخامسة أي أن وجود أعضاء يمثلون المستثمرين الأجانب في مجلس إدارة البنوك ليس له تأثير خطر السيولة البنكي . و ينتج عن عدم أهمية هذا المتغير الصعوبة التي يواجهها المسؤولون الأجانب في فهم والتكييف مع البيئة الاقتصادية للبلد المحلي بالإضافة إلى وجود حواجز ثقافية وتنظيمية قادرة على إعاقة الرقابة التي يمارسها هؤلاء الأعضاء.

- وفقا لتوقعاتنا ، فإن المعامل النسبي لوجود أعضاء يمثلون الدولة في مجلس إدارة البنوك موجب (0.00255) أي وجود علاقة موجبة (طردية) لهذا المتغير مع خطر السيولة . بالإضافة إلى هذه العلاقة

لديها دالة إحصائية قوية لأن قيمة معنوية t بلغت (P>|z| =0.000) و هي أصغر من 0.01 أي أن الفرضية السادسة محققة . وبشكل أكثر تحديدا ، تزداد مخاطر السيولة لدى البنوك التونسية في وجود أعضاء في مجلس الإدارة يمثلون الدولة و ذلك كون البنوك المملوكة خاصة من قبل الدولة تكون أقل تنظيما و مما يؤدي إلى ضعف أداءها بسبب ارتفاع معدلات القروض المتعثرة فيها.

- نستنتج أيضا من خلال الجدول أعلاه أن البنوك الأكبر حجما أقل عرضة لخطر السيولة أي وجود علاقة عكسية و ذات دالة إحصائية بين المتغيرين : معامل سالب (0.16489-) و القيمة معنوية t بلغت (P>|z| =0.061) و هي أصغر من 0.1 وهذا ما يؤكد الفرضية السابعة ، أي أن البنوك الكبيرة لديها الخبرة والموارد اللازمة للتحكم في طلبات الائتمان و أنشطتها بشكل صحيح ، كما تشجع هذه النتيجة عمليات الإندماج و الإستحواذ بين البنوك لأنها تقلل من مخاطر السيولة.

- بالإضافة إلى ذلك ، فإن راسملة البنك لها تأثير سلبي على خطر السيولة و ذلك لوجود علاقة عكسية و ذات دالة إحصائية بين المتغيرين: معامل سالب (2.069875-) و القيمة معنوية t بلغت (P>|z| =0.006) و هي أصغر من 0.01 وهذا ما يثبت الفرضية الثامنة أي مخاطر السيولة تقل بزيادة نسبة رأس المال .

- وأخيراً ، معامل معدل البطالة موجب (0.016533) مع وجود علاقة طردية و ذات دلالة احصائية لأن القيمة معنوية t بلغت (P>|z| =0.003) و هي أصغر من 0.01 ، لذا يمكننا أن نستنتج أن الفرضية التاسعة محققة. و بشكل أكثر تحديدا ، صحة اقتصاد البلد تؤثر على السياسة الائتمانية للبنوك و على أنشطتها خاصة إذا تحولت القروض الممنوحة إلى قروض متعثرة مما يؤدي إلى زيادة خطر السيولة.

3-8- جودة التوفيق:

يحكم على جودة التوفيق من خلال معامل التحديد R^2 حيث بلغت قيمته في الدراسة التي بين أيدينا 0.4922 كما يوضحه الجدول أعلاه رقم (08) ، بمعنى أن المتغيرات المستقلة تفسر 49.22 % من المتغير التابع خطر السيولة و هذا يدل على أن 50.78% من التغيرات لم يتضمنها النموذج والتي تم التعبير عنها ب εit.

وفقاً لهذه النتائج ، يمكننا أن نستنتج أن أهمية المخاطر السيولة للبنوك التونسية متأصلة في الخلل في حوكمة البنوك حيث نجد هناك حاجة أيضاً إلى "تغيير النظام" في القطاع البنكي التونسي. و يتطلب ذلك إتقان العمل في هذا القطاع من خلال ضمان التطبيق الصحيح لمبادئ الحوكمة و آلياتها الداخلية ومعاقبة البنوك في حالة فشلها في التطور إلى نظام مصرفي أقوى يقوم على حكم أفضل.

4-. خاتمة:

بعد الإحاطة بجوانب الموضوع ، و اتباع الخطوات المنهجية للدراسة القياسية فإنه يجدر الذكر بنا اتخاذ هذه النتيجة على لأنها خلاصة فردية مع العلم بوجود باحثين آخرين مختصين أكثر في هذا المجال من البحث توصلوا إلى نتائج مغايرة لما توصلنا إليه ، و يرجع ذلك إلى إعتمادهم على آليات أخرى للحوكمة كآليات الخارجية ، أو إضافة متغيرات أخرى متعلقة بمجلس الإدارة كتكوين اللجان الملحقة به ونظام التعويضات الخاصة بأعضائه ، أو صغر حجم عينة الدراسة أو محدودية مصادر البيانات في ما يخص الإلمام بجميع الطرق القياسية ، و غيرها من الأسباب الأخرى التي دفعتنا إلى اقتراح جملة من التوصيات التالية:

- إيلاء الإهتمام للمزيد من الأبحاث للمشكلة محل الدراسة نظرا لندرة الدراسات خاصة القياسية في بيئة البنوك التونسية و لما لا الجزائرية أيضا.
- دعوة البنوك إلى الإهتمام بالآليات الخارجية للحوكمة إلى جانب الآليات الداخلية لأن كل منها يكمل الآخر في مجال الرقابة و الإلتزام بالقواعد و الممارسات المثلى للحوكمة.
- نشر ثقافة مكافحة الفساد و ومعاقبة البنوك في حالة فشلها في التطبيق السليم لمبادئ الحوكمة فيها و ذلك من أجل أخذ الإحتياطات اللازمة ضد سوء الإدارة و الفساد و تشجيع الشفافية و الإفصاح في المعلومات المالية .
- إنشاء إدارة خاصة بالبنك المركزي معنية بمتابعة تطبيق مبادئ حوكمة الشركات في البنوك .
- ضرورة عقد دورات تكوينية و تدريبية و كذا مؤتمرات علمية بصفة مستمرة فيما يخص حوكمة الشركات و البنوك و تفعيل دور أطرافها ، يحضرها كل من الطلبة و المهنيين و الأكاديميين.

5-. قائمة المراجع:

- الربيعي حاكم محسن (2011) ، " حوكمة الشركات وأثرها في الأداء و المخاطرة " ، دار اليازوري العلمية للطبع و التوزيع ، الطبعة الاولى ، الاردن .
- بن قانة اسماعيل (2014) ، تحليل البيانات الاحصائية ، دورة تكوينية عن استخدام الحاسب الآلي في تحليل بيانات باستخدام برنامج EVIEWS ، جامعة سكيكدة ، الجزائر .
- Lurent Weill (2006) , « propriété étranger et efficience technique des banques dans les pays en transition : une analyse par la méthode DEA », presses des sciences politiques , Revue Economique , Vol 57.
- Bhattachay et al (1998) , « The economics of Banking Regulation », Journal of Money , Credit and Banking, Vol 30.
- Boussada Rime et Labaroune Daniel (2015), « Gouvernance Bancaire et le Risque de Crédit :cas des banques tunisiennes ,la Revue du Financier.

- Toumi Sirine (2017) , L'impact des Mécanismes de Gouvernance dans la Gestion des Risques Bancaires et la Performance des Banques : cas de France , l'Allemagne et le Japon », Thèse de Doctorat en Sciences Economiques linstitut Superieur de Gestion de Tunis , Tunisie.
- Hodonou Dannon Pascal (2010) , « Mécanismes internes de gouvernance bancaire et risques financiers dans la zone UEMOA : une analyse économétrique par les données de panel», Séminaire GRANEM, les banques de la zone UEMOA, université de Bénin, juin.
- Chokri Mamoghli et Raoudha Dhouibi (2009) « Bank corporate governance and insolvency risk: Evidence from an emerging market» Tunisie.

[1] **البنوك التونسية محل الدراسة :**البنك الوطني الفلاحي **(BNA)**، البنك العربي التونسي **(ATB)** ،الاتحاد الدولي للبنوك ، **(UIB)** بنك الأمان **(AMEN BANK)** ،التجاري بنك **(ATTIJARI)** ،الشركة التونسية للبنك **(BANK)** ،بنك الإسكان **(BH)** ،بنك تونس العربي الدولي **(BIAT)** ،الإتحاد البنكي للتجارة و الصناعة **(UBCI)** ،البنك التونسي **(BT)** ،**(STB)**